

Distr.: General  
22 January 2007  
Arabic  
Original: English

## اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة السابعة والثلاثون

١٥ كانون الثاني/يناير - ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧

### قرار اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

البلاغ رقم ٢٠٠٦/١١\*

السيدة كونستانس راغان سالغادو مقدم من:

صاحبة البلاغ الضحية المزعومة:

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الدولة الطرف:

١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (المذكرة الأولى) تاريخ البلاغ:

أحيل إلى الدولة الطرف في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦ الجهات المحال إليها:

(لم يصدر في شكل وثيقة)

إن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، المنشأة بموجب المادة ١٧ من

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

\* شارك أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم في النظر في هذا البلاغ: فردوس آرا بغوم، ومغاليس أروشا دومينغيز، مريم بلميهوب زرداني، سيسوري شوتيكول، دوركاس كوكرايا، ماري شانتي دايرام، سيس فليترمان، نائلة محمد جبر، فرانسواز غاسبار، هايزل غوميدي شلتون، روث هالبرين كداري، تيزيانا مايولو، فيوليتا نوياور، براميلا باتيل، سلفيا بيمنتل، فوميكو سايغا، هيسوشن، غلندا ب. سليمان، دوكرافكا سيمونوفيتش، أناماه تان، ماريا ريخينا تافارس دا سيلفا، زو كسيواوكياو.



وقد اجتمعت في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧،

تعتمد ما يلي:

## ١ - القرار بشأن المقبولية

صاحبة البلاغ المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ هي كونستانس راغان سالغادو، وهي مواطنة بريطانية مولودة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٧ في بورنموث، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وتقيم حاليا في بوغوتا، كولومبيا. وتدعي أنها كانت ضحية انتهاك المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية للمادة ١، والمادة ٢ (و)، والفقرة ٢ من المادة ٩ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك من خلال منعها من منح جنسيتها البريطانية لابنها الأكبر بحكم التحدر. وصاحبة البلاغ تمثل نفسها. وقد بدأ نفاذ الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها بالنسبة للدولة الطرف في ٧ أيار/مايو ١٩٨٦ و ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ على التوالي.

## ٢ - الوقائع كما عرضتها صاحبة البلاغ

١-٢ في عام ١٩٥٤، تركت مقدمة البلاغ إنكلترا لتقيم في كولومبيا مع زوجها. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤، ولد ابنها الأكبر، ألفارو جون سالغادو، في كولومبيا، لأب كولومبي. وفي ذلك الوقت، تقدمت صاحبة البلاغ بطلب من قنصلية المملكة المتحدة لمنح الجنسية البريطانية لابنها وقيل لها إن حق اكتساب الجنسية البريطانية يرتبط بالتحدر من أب بريطاني، وإن ابنها، بما أن والده كولومبي، يُعتبر أجنبيا.

٢-٢ بموجب قانون الجنسية البريطاني لعام ١٩٨١ ("قانون ١٩٨١")، الذي دخل حيز التنفيذ في عام ١٩٨٣، عُدلت التشريعات السابقة الخاصة بالجنسية، ومُنحت حقوق متساوية للنساء والرجال في ما يتعلق بجنسية أطفالهم الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما. وقيل لصاحبة البلاغ إن ابنها ما زال، بموجب قانون ١٩٨١، غير مستوفٍ للشروط اللازمة لاكتساب الجنسية البريطانية. وتقدمت صاحبة البلاغ بطعن خطي إلى القنصلية البريطانية وإلى وزارة الداخلية، مدعية أن ابنها، لو طالب بالحصول على الجنسية البريطانية من خلال تحدره من أب بريطاني بدلا من تحدره منها، لما طُبّق عليه أي حد عمري.

٣-٢ وتغيرت التشريعات المتعلقة بالجنسية البريطانية مرة أخرى عندما دخل قانون الجنسية والهجرة واللجوء لعام ٢٠٠٢ ("قانون ٢٠٠٢") حيز النفاذ في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ مضيفا الفقرة ٤ جيم إلى قانون ١٩٨١ ("اكتساب الجنسية بالتسجيل: بعض الأشخاص المولودين بين عامي ١٩٦١ و ١٩٨٣"). وبات يحق للأطفال - الذين بلغوا الآن

سن الرشد - المولودين في الخارج بين ٧ شباط/فبراير ١٩٦١ و ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ لأمهات بريطانيات أن يُسجلوا كمواطنين بريطانيين إذا استوفوا بعض الشروط الأخرى.

٢-٤ وفي أوائل عام ٢٠٠٣، اتصل القنصل البريطاني في بوغوتا بصاحبة البلاغ ليستفسر عما إذا كانت قد أنجبت أي أطفال بعد ٧ شباط/فبراير ١٩٦١. فأجابت بأن ابنها الأصغر ولد في عام ١٩٦٦ واكتسب الجنسية البريطانية ولكن ابنها الأكبر لم يكتسبها بعد. وقيل لها إنه لم يستوفِ الشروط المطلوبة للحصول على الجنسية لأنه ولد قبل التاريخ النهائي المحدد بموجب قانون ٢٠٠٢.

### ٣ - الشكوى

٣-١ تدّعي صاحبة البلاغ أنها عانت تمييزاً على أساس الجنس بسبب قانون الجنسية البريطاني لعام ١٩٤٨ ("قانون ١٩٤٨")، الذي لم تستطع بموجبه أن تسجل ابنها كمواطن بريطاني لأن قانون ١٩٤٨ يربط منح الجنسية بالتحدرّ من أب بريطاني، ولكن ليس بالتحدرّ من أم بريطانية. وتدّعي أن التمييز بقي مستمراً لأنه لم يُرفع عنها بموجب قانون ١٩٨١ ولا بموجب قانون ٢٠٠٢، وأن ابنها يبقى غير مؤهل لاكتساب الجنسية البريطانية بالتسجيل بسبب سنه. وتقول صاحبة البلاغ إن التمييز ضد المرأة لم يُصحح إلا جزئياً من خلال التشريع.

٣-٢ وتدّعي صاحبة البلاغ أنها، ومع أن النساء من المفترض أن يكنّ قادرات على منح جنسيتها لأي طفل ينحبه في الخارج "على قدم المساواة مع الرجل"، لا يزلن غير قادرات على القيام بذلك، لأن التشريع الحالي لا يشمل الأطفال الذين بلغوا سن الرشد قبل عام ١٩٨١. وتقول إن قانون ٢٠٠٢ يتضمن تمييزاً ضدها وضد غيرها من الأمهات البريطانيات اللواتي أنجبن في الخارج أطفالاً من آباء أجنبية قبل ٧ شباط/فبراير ١٩٦١.

٣-٣ وقد باءت جميع الجهود التي بذلتها صاحبة البلاغ لمنح ابنها الأكبر الجنسية بالفشل. وقد بعثت برسائل إلى مختلف المسؤولين الحكوميين، بما في ذلك مسؤولين في السفارة البريطانية في بوغوتا، وفي وزارة الداخلية، وكذلك رئيس الوزراء وعدد من أعضاء البرلمان.

### ٤ - ملاحظات الدولة الطرف بشأن المقبولية

٤-١ تطلب الدولة الطرف، من خلال تسليم ملاحظاتها المقدمة بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، رفض البلاغ على أساس عدم مقبوليته. وتلاحظ أن المملكة المتحدة صدّقت، في

٧ نيسان/أبريل ١٩٨٦، على الاتفاقية، مع إبداء بعض التحفظات، وأن اختصاص اللجنة الذي يخولها استلام هذا البلاغ والنظر في علاقته بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاقية مستمد من انضمام الدولة الطرف إلى البروتوكول الاختياري للاتفاقية الذي دخل حيز التنفيذ اعتباراً من ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٢-٤ وفي ما يتعلق بالوقائع، تفيد الدولة الطرف بأنه لا يوجد ما يشير إلى طبيعة الطلب الذي تقدمت به صاحبة البلاغ إلى قنصلية المملكة المتحدة في بوغوتا، في عام ١٩٥٤، ولكن يظهر، من الموجز الوارد في البلاغ، أنه مجرد طلب بالاعتراف بالجنسية البريطانية لألفارو جون سالغادو على أساس تحدّره من أم بريطانية. ولم يكن من الممكن أن يُقبل هذا الطلب بسبب القانون المحلي الساري في ذلك الوقت.

٣-٤ وعلى إثر اتصالات متكررة بالحكومة البريطانية، سواء من خلال سفارتها أو قنصليتها في بوغوتا أو مباشرة، تشير الدولة الطرف إلى أن صاحبة البلاغ أُبلغت بأن ابنها الأكبر لا يزال غير مؤهل لتسجيله كمواطن بريطاني على أساس تحدّره من أم تحمل الجنسية البريطانية.

٤-٤ وبحسب الدولة الطرف، ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن صاحبة البلاغ قد قامت بأي مسعى للطعن في أي من هذه القرارات عن طريق اللجوء إلى المحاكم البريطانية، والدولة الطرف ليست على علم بأن صاحبة البلاغ اتخذت أي إجراءات من هذا القبيل.

٥-٤ وبالنسبة إلى القوانين المحلية ذات الصلة بالموضوع، ترى الدولة الطرف أنه، كمبدأ عام، وبموجب القانون البريطاني، يُحدد اكتساب الجنسية البريطانية بالولادة أو بالتحدّر بحسب ظروف الفرد عند ولادته وبحسب القانون الساري عند ولادته. أما الاستثناءات، فيجب أن يكون هناك نص صريح بشأنها في تشريعات لاحقة.

٦-٤ وتشرح الدولة الطرف أنه، عند ولادة الابن الأكبر لصاحبة البلاغ، أي في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤، كان قانون الجنسية البريطاني مشمولاً بقانون ١٩٤٨. وتنص المادة ٥ من قانون عام ١٩٤٨ على أن الشخص المولود بعد نفاذ القانون (الذي يشمل عدداً من الاستثناءات) له الحق بالحصول على الجنسية البريطانية بحكم التحدر إذا كان أبوه مواطناً بريطانياً عند ولادته. ولم يكن هذا الحق التلقائي بالحصول على الجنسية بحكم التحدر متاحاً لدى الأشخاص المتحدّرين من أم بريطانية عند ولادتهم. ونص قانون ١٩٤٨ على وسائل أخرى لاكتساب الجنسية البريطانية. ويمكن تسجيل الأطفال القصر المتحدّرين من أي مواطن بريطاني كمواطنين بريطانيين عقب تقديم طلب، حسب الأصول، من قبل أحد والدي الطفل أو الوصي عليه، على أن يكون لوزير الداخلية السلطة التقديرية في ذلك،

وهو الذي، من حيث المبدأ، كان يمارس سلطته التقديرية بما يتماشى مع سياسة الوزارة المعمول بها في ذلك الوقت. وكان التجنس يخضع لعدد من الشروط، منها أن يكون طالب الجنسية بالغاً راشداً.

٧-٤ وتشير الدولة الطرف إلى أنه، في الفترة الممتدة بين منتصف عقد السبعينات وحتى أواخره، كانت الحكومة البريطانية تعترف بالأثر التمييزي للمادة ٥ من قانون عام ١٩٤٨، ونتيجة لذلك، أعلن وزير الداخلية (آنذاك)، ميرلين ريس، لمجلس العموم تغييراً انتقالياً في السياسة المتبعة بالنسبة للطلبات المقدمة من النساء المولودات في المملكة المتحدة بتسجيل أطفالهن القصر كمواطنين بريطانيين. وتنطبق هذه السياسة العامة والانتقالية على كل من كان عمره يقل عن ١٨ سنة عند إعلان السياسة الجديدة (ويُقصد بذلك أي طفل ولد لأُم بريطانية بعد ٧ شباط/فبراير ١٩٦١).

٨-٤ وبينت الدولة الطرف كذلك أنه في يوم ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، دخل قانون عام ١٩٨١ حيز النفاذ وألغى أحكام قانون ١٩٤٨. ونصت المادة ٢ (١) من قانون ١٩٨١ على الحصول على الجنسية بحكم التحدر من أي من الوالدين في أحوال معينة. وأدخل تعديل آخر على قانون ١٩٨١ بموجب المادة ١٣ من قانون ٢٠٠٢. أدخل هذا التعديل المادة ٤ حيم إلى قانون ١٩٨١، الذي منح الأشخاص الذين تغطيهم السياسة المعلنة في ٧ شباط/فبراير ١٩٧٩ حقاً قانونياً في التسجيل كمواطنين بريطانيين - وتمثل أثر الحكم الجديد في تمكينهم من التقدم للتسجيل حتى بعد بلوغهم سن الرشد؛ واشترط التعديل أن يكون المتقدم مولوداً بعد ٧ شباط/فبراير ١٩٦١ وقبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣. ويعكس هذان التاريخان حقيقة أن السياسة المعلنة في ٧ شباط/فبراير ١٩٧٩ تطبق على الأشخاص المولودين بعد ٧ شباط/فبراير ١٩٦١ وأن ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ كان التاريخ الذي دخل فيه قانون عام ١٩٨١ حيز النفاذ، وصار منذ ذلك الحين بإمكان الأم التي تحمل الجنسية البريطانية إعطاء جنسيتها بنفس الطريقة التي يعطيها بها الأب حامل الجنسية البريطانية.

٩-٤ وفيما يتعلق بعدم جواز الشكوى بسبب عامل الزمن، تفيد الدولة الطرف بأن صاحبة البلاغ تشكو من انتهاك المملكة المتحدة لحقوقها المنصوص عليها في المادة ٩ (٢) من الاتفاقية، وأنها توجه عناية اللجنة عن حق إلى تعريف التمييز ضد المرأة الوارد في المادة ١ من الاتفاقية؛ وإلى الالتزام الذي دخلت فيه الدولة الطرف بموجب المادة ٢ (و). وتدلل الدولة الطرف على أنه لتحديد ما إذا كان تقديم البلاغ يخضع لعدم الجواز بسبب عامل الزمن، فإن مما له أهميته أن يُنظر بعناية في المحتوى الفعلي للشكوى المقدمة. وتشكو صاحبة البلاغ

من أمها، فيما يتعلق بابنها المولود عام ١٩٥٤، لا تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال بالنسبة لإعطاء جنسيتها له. ومن الواضح أنها تتمتع بهذه المعاملة المتساوية فيما يتعلق بابنها الأصغر. وكنتيجة لذلك، تفيد الدولة الطرف بأهمية النظر في ماهية الحقوق التي يتمتع بها الرجال (أو تمتعوا بها)، بموجب القانون المحلي، بالنسبة لمنح جنسيتهم إلى أبنائهم وهي مسألة لا تتمتع النساء فيها بـ "حقوق متساوية".

٤-١٠ وتوضح الدولة الطرف أنه بموجب المادة ٥ من قانون ١٩٤٨، يصبح أبناء الآباء الذين يحملون الجنسية البريطانية تلقائياً ومنذ وقت ولادتهم مواطنين بريطانيين بحكم التحدر، بينما لم يتمتع أبناء الأمهات اللواتي يحملن الجنسية البريطانية (من آباء ليسوا أيضاً بريطانيين) بهذا الحق. ولم يمنح التغيير الذي حدث في السياسة يوم ٧ شباط/فبراير ١٩٧٩ أي حقوق إضافية للرجال بالنسبة لجنسية أبنائهم. وعلى العكس، فإنه سعى، قبل تصديق المملكة المتحدة على الاتفاقية بوقت طويل، لتغيير الممارسة القائمة من أجل التخفيف من آثار ما كان يعتبر تمييزاً ضد النساء في تنفيذ قانون ١٩٤٨. ولم يوفر قانون عام ١٩٨١ أيضاً أي حقوق مختلفة للرجال بالنسبة لجنسية أبنائهم. وأخيراً، فإن المادة ٤ جيم من قانون ١٩٨١، التي أدخلها قانون ٢٠٠٢، لم تنص هي أيضاً على أية حقوق جديدة أو مختلفة للرجال بالنسبة لجنسية أبنائهم، إلا أنها قدمت تغطية قانونية للأشخاص المولودين للأمهات البريطانيات والذين شملهم التغيير في السياسة الصادر في ٧ شباط/فبراير ١٩٧٩. ونتيجة لذلك، فإنه يُدفع بأن شكوى صاحبة البلاغ لا يمكن أن توجه سوى للحق المنصوص عليه بموجب المادة ٥ من قانون ١٩٤٨ (الذي كان يمنح في ذلك الوقت للرجال فقط) لإعطاء جنسية الرجال تلقائياً وقت مولده إلى طفلهم المولود في الخارج. أما من الناحية الزمنية، فإن التاريخ الحاسم هو بالتالي تاريخ ميلاد الابن الأكبر لصاحبة البلاغ، وهو ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤، أي قبل اعتماد الجمعية العامة للاتفاقية أو دخولها حيز التنفيذ بوقت طويل، وحتى قبل تصديق المملكة المتحدة على الاتفاقية و/أو انضمامها إلى البروتوكول الاختياري بوقت أطول. ويتماشى هذا أيضاً مع المبدأ العام الذي يقوم عليه قانون الجنسية في المملكة المتحدة وقانون الجنسية في معظم الدول، وهو مبدأ تحديد حق الشخص في الحصول على الجنسية (البريطانية) بالمولد أو التحدر بالإشارة إلى ظروف ذلك الشخص والقانون المطبق في وقت مولده. كذلك تتماشى الإشارة إلى تاريخ ميلاد الطفل (أو على أقل تقدير الفترة الزمنية التي يمكن خلالها وصفه "طفلاً") بوضوح مع صياغة المادة ٩ (٢) من الاتفاقية، التي تشير صراحة إلى الحقوق المتساوية للنساء بالنسبة لجنسية "أطفالهم". ولا بد من قراءة هذه الإشارة إلى "الأطفال" بما يتماشى مع استخدام المصطلح في الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة (الخاصة بحقوق الإنسان)، مثل المادة ٢٤ (٣) من العهد الدولي الخاص

بالحقوق المدنية والسياسية؛ والمادة ٧ (١) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛ والمادتين ٦ (١) و (٢) من الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالجنسية. وكان سن الرشد في المملكة المتحدة في جميع الأوقات الجوهرية للموضوع هو ١٨ عاماً.

٤-١١ كذلك تدفع الدولة الطرف بأنه، على أقل تقدير، اعتباراً من تاريخ بلوغ أكبر أبناء صاحبة البلاغ لسن الرشد، أي في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢، فإنها لم تعد "ضحية" لحرمان أكبر أبنائها من الجنسية البريطانية. فلا يمكن للشخص كقاعدة عامة الاستفادة من جنسية أحد والديه سوى عندما يكون لا يزال في مرحلة الطفولة. فما أن يبلغ الشخص سن الرشد، لا بد أن يستند أي طلب يقدمه للحصول على جنسية إلى العلاقات الشخصية للابن ببلد ما وليس من خلال ما لدى أمه من علاقات. وتعتبر المادة ٤ جيم من قانون عام ١٩٨١ إلى حد كبير الاستثناء من هذه القاعدة العامة وتطبق على فئة محدودة للغاية من الأشخاص. وبالتالي، فإن أي شكوى بخصوص الاستمرار في عدم الاعتراف بأكبر أبناء صاحبة البلاغ كمواطن بريطاني أو تسجيله كذلك لا بد أن يقدمها هو نفسه.

٤-١٢ وترى الدولة الطرف أن هذا التحليل لن يقوضه القول بأن صاحبة البلاغ سعت مراراً دون نجاح إلى تسجيل أكبر أبنائها كمواطن بريطاني، سواء بموجب المادة ٧ من قانون عام ١٩٤٨ كما طبقت في أعقاب الإعلان عن تغيير السياسة في ٧ شباط/فبراير ١٩٧٩ أو بموجب قانون عام ١٩٨١، هذا إذا كانت قد تذرعت أصلاً بهذا القول. إذ لا يمكن لرفض تسجيل أكبر أبناء صاحبة البلاغ بموجب هذين الحكمين أن يشكل في حد ذاته أساساً للشكوى من أن صاحبة البلاغ لم تمنح "حقوقاً مساوية لحقوق الرجال" نظراً لأن أيّاً من هذين الحكمين غير موجه "للرجال" ولا يمنح حقوقاً خاصة لهم. وعلى أي حال فإن من غير الواضح أن صاحبة البلاغ قدمت في أي وقت على الإطلاق طلباً بتسجيل أكبر أبنائها عندما كان لا يزال طفلاً، وأنها، إن كان هذا هو الأمر، لجأت لسبل الانتصاف المحلية المتاحة في المحاكم الانكليزية.

٤-١٣ وتدفع الدولة الطرف بأنه لهذه الأسباب لا يمكن القول بأن هذه حالة "استمرت فيها الحقائق التي قدّم على أساسها البلاغ... لما بعد ذلك التاريخ"، أي تاريخ دخول البروتوكول الاختياري حيز النفاذ بالنسبة للمملكة المتحدة؛ ولا يمكن أيضاً القول بأن آخر المراسلات تسمح بانتهاك جديد. ومع أن تبعات الاختلاف في المعاملة الذي تعرضت له صاحبة البلاغ في عام ١٩٥٤ (أو بين ١٩٥٤ و ١٩٧٢) استمرت ببقاء ابنها بدون الجنسية البريطانية، فإن الدولة الطرف تدفع أيضاً بأن الوضع المتعلق بجنسية الابن لا يشكل

في حد ذاته انتهاكاً مستمراً أو جديداً لحقوق صاحبة البلاغ. بموجب المادة ٩ (٢) من الاتفاقية<sup>(١)</sup>.

٤-١٤ أما بالنسبة لاستنفاد سبل الانتصاف المحلية، فتفيد الدولة الطرف بأن المادة ٤ (١) من البروتوكول الاختياري تتطلب استنفاد "جميع" سبل الانتصاف المحلية المتوفرة. وتدفع الدولة الطرف بأن هذا يتطلب أن تطرق صاحبة البلاغ جميع السبل القضائية أو الإدارية التي تمنحها فرصة معقولة للنجاح<sup>(٢)</sup>. ولا توجد إشارة في البلاغ إلى أن صاحبه تقدمت بطلب في الوقت المناسب (في عام ١٩٥٤ أو بين عامي ١٩٥٤ و ١٩٧٢) لتسجيل أكبر أبنائها كمواطن بريطاني. بموجب المادة ٧ (١) من قانون ١٩٤٨ - وهو خيار من الواضح أنه كان متاحاً لها. وعلاوة على هذا، فإنه كان من الممكن بل كان ينبغي الطعن في أي رفض للطلب عن طريق المراجعة القضائية في المحكمة العليا، التي كان جهازها يمارس آنذاك، ولا يزال، الإشراف القضائي على ممارسة السلطات الحكومية، بما فيها وزارة الداخلية، سواء بحكم القانون أو بتقديرها هي، لاختصاصاتها المتعلقة بقرارات مسائل الحصول على الجنسية، ضمن جملة أمور. فالمحكمة العليا في ممارستها لذلك الاختصاص كانت ولا تزال تتمتع بسلطة إلغاء القرارات و/أو إصدار أوامر إلزامية تتطلب اتخاذ قرار مختلف، حيثما تخلص إلى أن السلطة الحكومية تصرفت بشكل غير قانوني أو غير عقلاني. ومع أن الاتفاقية لم تكن قد أبرمت بعد في تلك المرحلة، فقد كان من الممكن لصاحبة البلاغ الطعن في أي رفض لممارسة السلطة التقديرية بموجب المادة ٧ (١) من قانون ١٩٤٨ لصالح أكبر أبنائها على أساس عدم معقوليته في إطار القانون المحلي. وكان من الممكن لها الإشارة إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي كونت التزاماً دولياً تخضع له المملكة المتحدة وكان من الممكن أن يكون ذي صلة بممارسة السلطة التقديرية النظامية.

٤-١٥ تفيد الدولة الطرف بأن اختبار "الانتصاف الفعال" لا يمكن أن يتمثل فيما إذا كانت شكوى ما ناجحة أم لا، وإنما في توفر إجراء في النظام المحلي قادر على النظر في توفير الانتصاف دونما الحاجة للجوء للجنة، وتوفير هذا الانتصاف بالفعل إذا كان هناك اقتناع بموضوع الشكوى<sup>(٣)</sup>. فإذا كان للجنة أن تنظر، خلافاً لما جاء في البيانات السابقة، في

(١) تجري الإشارة قياساً إلى القرارين التاليين للجنة لحقوق الإنسان: البلاغ ١٧٤/١٩٨٤، ج. ك. ضد كندا (CCPR/C/23/D/174/1984)؛ والبلاغ ٨٧٢/١٩٩٩، كوروفسكي ضد بولندا (CCPR/C/77/D/872/1999).

(٢) تستشهد الدولة الطرف بالبلاغ ٤٣٧/١٩٩٠، باتينيو ضد بنما (CCPR/C/52/D/437/1990)؛ وتشير إلى البلاغ ٩٤٢/٢٠٠٠، جوناسن وآخرون ضد النرويج (CCPR/C/76/D/942/2000).

(٣) تشير الدولة الطرف إلى الطلب رقم ٠٥/١٨٣٠٤ في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، نيكيتينا ضد المملكة المتحدة، وتقرح أن تلك القضية تنطبق على هذا البلاغ، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال.



كون المسألة المشكو منها لا تشكل انتهاكاً مستمراً وإنما انتهاكاً جديداً لا يعتبر غير جائز بسبب عامل الزمن، فإن الدولة الطرف ترى أن الشكوى غير مقبولة بنفس القدر بسبب عدم قدرة مقدمة البلاغ على استنفاد كافة سبل الانتصاف المتاحة على المستوى المحلي. وفي حين أن الأدلة وافرة على سعي مقدمة البلاغ لاستنفاد سبل الانتصاف الإدارية المتاحة (وأي سبل تشريعية للجبر- من خلال إجراءات لاتصالات مع حكومة المملكة المتحدة والأعضاء المتعاطفين من البرلمان)، فإنها فشلت تماماً في استنفاد سبل الانتصاف القضائية المتاحة<sup>(٤)</sup>. وترى الدولة الطرف كذلك أن قاعدة استنفاد سبل الانتصاف المحلية قبل إمكان البدء في الإجراءات القضائية الدولية هي قاعدة راسخة أيضاً في القانون الدولي العرفي. وتعكس القاعدة وجهة النظر القائلة بأنه ”في حالة حدوث انتهاك، لا بد من إتاحة الفرصة للدولة لجبرها بطريقتها الخاصة، داخل إطار نظامها القانوني المحلي“ (محكمة العدل الدولية في قضية إنترهاندل، تقارير محكمة العدل الدولية، ١٩٥٩، ص ٦ ((٢٧)).

٤-١٦ وتؤكد الدولة الطرف أيضاً أن قواعد القانون الدولي تشدد على ضرورة الاختبار الوافي لحالة عدم جدوى سبل الانتصاف الممكنة، وهي حالة لا بد من وجودها قبل نفي انطباق الشرط العام المتمثل باستنفاد سبل الانتصاف المحلية<sup>(٥)</sup>. وكان من الممكن لصاحبة البلاغ، بل وكان ينبغي لها، رفع دعوى بموجب قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ للطعن في قانونية استمرار رفض تسجيل أكبر أبنائها كمواطن بريطاني.

٤-١٧ وتذكر الدولة الطرف أنه في حالة تبين المحكمة العليا لوجود انتهاك لحق صاحبة البلاغ بموجب الاتفاقية الأوروبية، فإن أمامها خيارين: إما أن تسعى لتفسير قانون ١٩٨١ على نحو يتماشى مع حقوق صاحبة البلاغ أو حقوق ابنها بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ أو أن تعلن عدم صلاحية الدعوى بموجب المادة ٤ من قانون حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨. ويمكن الخيار الأخير حكومة المملكة المتحدة من اتخاذ تدابير انتصاف عاجلة. وتفيد الدولة الطرف كذلك بأنه، مع أن من المستحيل تقدير التقييم ما إذا كان هذا الطلب

(٤) تشير الدولة الطرف إلى الرأي القانوني لدى لجنة حقوق الإنسان في هذه المسألة، ولا سيما البلاغ ١٩٨٧/٢٢٢، ك. ضد فرنسا (CCPR/C/37/D/222/1987) وإلى الرأي القانوني لدى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في هذه المسألة، بما في ذلك فريسوز وروار ضد فرنسا [مجلس الإدارة] رقم ٩٥/٢٩١٨٣، الفقرة ٣٧، نشرة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ١٩٩٩ - كانون الثاني/يناير؛ كودلا ضد بولندا [مجلس الإدارة]، رقم ٩٦/٣٠٢١٠، الفقرة ١٥٢، نشرة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ٢٠٠٠ - تشرين الثاني/نوفمبر؛ بانفيلد ضد المملكة المتحدة، الطلب رقم ٠٤/٦٢٢٣، القرار الصادر في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

(٥) تشير الدولة الطرف إلى *Local Remedies in International Law* (١٩٩٠) س. ف. أميراسينغ، ص ١٩٥؛ و *International Law* (الطبعة التاسعة) لأوبنهايم، ص ٥٢٥.

المقدم إلى المحكمة العليا سيكون في النهاية ناجحا، بأي قدر من اليقين، فإنه لا يمكن القول بأن هذا اللجوء إلى المحكمة العليا لا يشكل انتصافا فعلا يكون مطلوبا من صاحبة البلاغ أن تستنفده.

٤-١٨ وتقرح الدولة الطرف أيضا أن البلاغ غير جائز لأنه بوضوح لا يستند إلى أساس سليم. فقد أدخلت المملكة المتحدة عقب التصديق على الاتفاقية التحفظ التالي بالنسبة للمادة ٩:

يقوم قانون الجنسية البريطاني لعام ١٩٨١، الذي بدأ سريانه اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، على أساس مبادئ لا تسمح بأي تمييز ضد المرأة في نطاق مدلول المادة ١ فيما يتعلق باكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها، أو فيما يتعلق بجنسية أطفالها. بيد أن قبول المملكة المتحدة للمادة ٩ لا يجوز أن يؤخذ على أنه يبطل استمرار بعض الأحكام المؤقتة أو الانتقالية التي ستظل سارية بعد ذلك التاريخ.

وتعتبر الدولة الطرف أن التبعات المستمرة لتطبيق المادة ٥ من قانون ١٩٤٨، التي تعدّ في صلب البلاغ، تقع بشكل واضح داخل إطار ”الأحكام المؤقتة والانتقالية“ التي يتضمنها قانون ١٩٨١. ويكون أثر التحفظ نتيجة لذلك هو عدم تحمل المملكة المتحدة للمسؤولية بموجب الاتفاقية. وتشير الدولة الطرف إلى بيان التحفظات الخاصة باتفاقية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التي نشرت كجزء من تقريرها عن أعمال دورتها التاسعة عشرة (A/53/38/Rev.1). وتعتبر الدولة الطرف أن مقاطع معينة في ذلك البيان تعكس عن حق الموقف بموجب القانون الدولي، ولا سيما المواد ١٩-٢٣ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، وهو أنه يتعين على الدول الأطراف وليس اللجنة اتخاذ قرارات ملزمة بشأن ما إذا كان التحفظ المقدم من دولة طرف أخرى غير مسموح به نظرا لتنافيه مع مقصد الاتفاقية والغرض منها. وتدفع الدولة الطرف بأنه لا يمكن تصنيف التحفظ على المادة ٩ على أنه ”لا يتماشى مع مقصد هذه الاتفاقية والغرض منها“ بحيث تحظره المادة ٢٨ (٢) من الاتفاقية. وتعتبر الدولة الطرف أن عدم سعي أي من الدول الأطراف الأخرى في الاتفاقية إلى الاعتراض على توافق هذا التحفظ مع مقصد الاتفاقية والغرض منها والطعن فيه أمر جدير بالملاحظة؛ كما أن اللجنة لم تتر أي مخاوف محددة بشأن هذا التحفظ على المادة ٩، سوى من خلال إعرابها العام عن القلق من عدد التحفظات على الاتفاقية، على النحو الذي أوردته في توصياتها العامة ٤ و ٢٠ و ٢١ (الفقرات من ٤١ إلى ٤٨) وبياناتها عن التحفظات الوارد في تعليقاتها الختامية على المملكة المتحدة. وتدلل الدولة الطرف نتيجة لذلك على أن هذا البلاغ، من حيث كونه غير مرفوض لأي من الأسباب الواردة

أعلاه، لا يستند بوضوح إلى أساس سليم بسبب خضوع موضوعه بشكل واضح للتحفظ الذي أبدته المملكة المتحدة عند التصديق.

٤-١٩ وتدفع الدولة الطرف، للأسباب الواردة أعلاه، بأن البلاغ غير مقبول بموجب المادة ٤ (١) و/أو المادة ٤ (٢) من البروتوكول الاختياري؛ وأن المملكة المتحدة أوفت، إلى الحد الذي يكون فيه ذلك ملائماً، بالتزاماتها بموجب المادة ٩ (٢) المقررة بالاقتران بالمادتين ١ و ٢ (و) من الاتفاقية، وذلك من خلال إقرار قانون عام ١٩٨١ وعلى أقل تقدير.

## ٥ - تعليقات صاحبة البلاغ على ملاحظات الدولة الطرف على المقبولية

٥-١ تعيد صاحبة البلاغ التأكيد، من خلال مذكرتها المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، على رأيها وجوب اعتبار بلاغها مقبولاً، حيث أن الحقائق موضوع البلاغ استمرت بوضوح إلى ما بعد دخول البروتوكول الاختياري حيز النفاذ بالنسبة للدولة الطرف، بقدر ما تجلّى التمييز مجدداً في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ في القراءة الثانية لقانون الجنسية والهجرة واللجوء لعام ٢٠٠٦، عندما رفض التعديل ٦٧، الذي ذكر اسمها بالإضافة إلى أسماء آخرين، وكان من شأنه رفع التمييز عنهم.

٥-٢ وتشير صاحبة البلاغ إلى أن "الأحكام المؤقتة أو الانتقالية" المذكورة في تحفظ المملكة المتحدة استمرت لأكثر من ٢٠ عاماً. وترى صاحبة البلاغ أنه كان يجب إلغاء الأحكام المؤقتة أو الانتقالية بقانون ٢٠٠٢ أو في عام ٢٠٠٦. وتضيف أن الحكومة بتحفظها تعمدت قطع السبيل القانوني للانتصاف أمام الأمهات البريطانيات اللاتي لديهن أبناء ولدوا قبل عام ١٩٦١ لآباء أجنبية.

٥-٣ وتفيد صاحبة البلاغ بأن الدولة الطرف لم تذهب إلى الحد الذي كان يمكنها الذهاب إليه على نحو معقول وقابل للتطبيق من أجل التصدي لحقيقة عدم قدرة الأشخاص، مثل ابنتها، على الحصول على الجنسية البريطانية عن طريق التحدر من الأم.

٥-٤ وتشير صاحبة البلاغ إلى اعتراف قانون ١٩٨١ بحق الأبناء القصر المولودين في الخارج بعد ٧ شباط/فبراير ١٩٦١ للأمهات البريطانيات (وآباء أجنبية) في التسجيل كمواطنين بريطانيين. وتفيد بأنه ما أن تعترف الحكومة بحق نفس الأشخاص في التسجيل كمواطنين بريطانيين كبالغين بموجب قانون عام ٢٠٠٢، فإن ٧ شباط/فبراير ١٩٦١ كتاريخ نهائي لن يكون تاريخاً ذي صلة بالموضوع. فإذا كان من الإجحاف والتمييز حرمان بعض الأبناء (الذين بلغوا الآن سن الرشد) المولودين في الخارج للأمهات البريطانيات من الحق

في التقدم للتسجيل، فإنه يكون محففا وتميزيا بنفس القدر حرمان الآخرين من نفس الحق. وتتساءل صاحبة البلاغ عن السبب وراء عدم إمكان منح نفس حق التسجيل للراشدين الذين سبق وتعرضوا للتمييز ضدهم بموجب قانون ١٩٨١.

٥-٥ وتعرض صاحبة البلاغ على أن الجنسية تتحدد عن طريق تطبيق التشريع الساري في وقت مولد الفرد، من حيث أن أشخاصا معينين كانوا يستطيعون التسجيل عن طريق أمهاتهم في عام ١٩٨١ بموجب قانون ١٩٨١ وبأنفسهم كبالغين في عام ٢٠٠٢.

٦-٥ وتقر صاحبة البلاغ بأن قانون ١٩٨١ صحّح جزئيا التمييز الجنسي الذي كان قائما تاريخيا من خلال إقرار حق النساء اعتبارا من ذلك التاريخ في إعطاء جنسياتهن إلى أبنائهن على قدم المساواة مع الرجال. غير أنه خلق تمييزا جديدا بين بعض الأمهات، وهن الأمهات اللاتي لديهن أبناء ولدوا قبل عام ١٩٦١ واللاتي لديهن أبناء ولدوا بعد عام ١٩٦١. وتدفع بأن التمييز استمر بموجب قانون ٢٠٠٢ بسبب تمكّن الأبناء المولودين بعد عام ١٩٦١، ممن عجزت أمهاتهم عن تسجيلهم عندما كانوا قسّرا، من القيام بذلك كراشدين.

٧-٥ وتشكك صاحبة البلاغ في عدالة تشريع الجنسية الذي لم يسر بأثر رجعي على الأقل بالنسبة للأشخاص الذين لا يزالون على قيد الحياة والمتأثرين به، وتقارن الوضع بالقانون الذي أنهى الرق والذي تحرر بموجبه جميع العبيد. وتعتقد بوجوب وجود هدف مشروع قبل إمكان تبرير الاختلاف في المعاملة، وتتساءل عما يمكن أن يكون هذا الهدف المشروع الذي يستهدف مجموعة بعينها من الأمهات. وبينما تقر صاحبة البلاغ بعدم قدرة أي حكومة على جبر كل أشكال الإجحاف في التاريخ وبين الأجيال السابقة، فإنها تعتقد بأنه من واجب كل حكومة جبر أشكال الإجحاف الكائنة داخل حدود قدراتها، كالتمييز القائم في يومنا هذا ضد الأحياء، لا سيما عند تقطع الحكومة للعهد الرسمية، من قبيل قانون حقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أمام العالم. وتدفع صاحبة البلاغ أيضا بأن الذريعة الوحيدة لعدم وفاء دولة بالتزامها في مجال حقوق الإنسان تجاه مواطنيها هي احتمال أن تكون له عواقب مدمرة إلى حد بالغ للبلاد (وهو أمر، دونما شك، يُعتقد أنه حدث)، وإذا كان هذا هو الأمر، فإن الحكومة لديها التزام أدبي بأن تبين هذه العواقب بالكامل وعلى نحو مُرض.

٨-٥ وتؤكد صاحبة البلاغ أنه للأمر حقا أساسيا في إعطاء جنسيتها إلى ابنها على قدم المساواة مع الرجال ومع غيرها من الأمهات، سواء كان هذا الابن قاصرا أو راشدا، وخاصة وأن أقر قانونان مختلفان للجنسية نفس الحق بالفعل لأشخاص آخرين، كقسّروا وبالغين؛

وهي تعتبر أن جميع أشكال الإجحاف المستمرة، الناشئة أو المدافع عنها على أساس قانونيتها عندما نشأت، غير مقبولة.

## ٦ - تعليقات إضافية للدولة الطرف بشأن المقبولية

٦-١ تستمر الدولة الطرف في مذكرتها المؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ في الاعتماد على مذكراتها الخاصة بجواز البلاغ التي قدّمت في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

٦-٢ وتلاحظ الدولة الطرف أن صاحبة البلاغ لم تسع صراحة إلى مناقشة مذكرة الدولة الطرف أو الاعتراض عليها فيما يتعلق بالأمور التالية: عدم جواز البلاغ بسبب عامل الزمن، حيث أن صاحبة البلاغ لم تعد ضحية على أقل تقدير منذ بلوغ ابنها الأكبر سن الرشد في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢ (أي قبل فترة طويلة من تبني الجمعية العامة للاتفاقية، ومن باب أولى قبل تصديق الدولة الطرف عليها)؛ و/أو عدم جواز البلاغ بسبب فشل صاحبة البلاغ في استنفاد جميع سبل الانتصاف المحلية المتاحة؛ و/أو كون الأحكام المتعلقة بالنتائج المستمرة للمادة ٥ من قانون ١٩٤٨ مشمولة بصورة واضحة بالأحكام الفعلية للتحفظ الذي وضعته الدولة الطرف لدى تصديقها على الاتفاقية. وتفيد الدولة الطرف بكفاية أي من المحتجين الأولى والثانية وحدها، أو الاثنتين معاً، لجعل هذا البلاغ غير جائز.

٦-٣ وتذكر الدولة الطرف أن تعليقات صاحبة البلاغ تبدو وكأنها تركز بصورة أساسية على الإدعاء بأن الأحكام التشريعية التي يشملها التحفظ كانت أكثر من "مؤقتة" بل "مددت لأكثر من ٢٠ سنة"؛ وعلى دعوة اللجنة الضمنية للحكم بعدم شرعية التحفظ وبطلانه.

٦-٤ وفضلاً عن ذلك، تدلل الدولة الطرف على أن تعليقات صاحبة البلاغ تتجاهل حقيقة أن التحفظ يشير إلى "بعض الأحكام المؤقتة والانتقالية التي ستبقى نافذة بعد كانون الثاني/يناير ١٩٨٣"، وبأن النتائج المستمرة للمادة ٥ من قانون ١٩٤٨ تقع بصورة واضحة في إطار تعريف هذا الحكم بصفته المؤقتة وبصفته الانتقالية وهي الأهم. وتشرح الدولة الطرف بأن الهدف من كلمة "الانتقالي" هو الإشارة إلى التدابير المعمول بها إلى حين إنجاز عملية الانتقال من "النظام القديم" إلى "النظام الجديد"، وليس الإشارة فقط إلى الأحكام التي تبقى سارية المفعول إلى حين إجراء التغييرات التشريعية المناسبة. والمادة ٥ من قانون ١٩٤٨ هي كل ما تبقى من النظام القديم بعدما تم الانتقال إلى النظام الجديد غير التمييزي بموجب قانون عام ١٩٨١. وتدفع الدولة الطرف أيضاً بأنه صار بمقدور النساء، منذ بدء العمل بقانون عام ١٩٨١، منح أطفالهن حديثي الولادة جنسياتهن بنفس الشكل الذي يمكن الرجال من ذلك.

٥-٦ وتدفع الدولة الطرف، إضافة إلى ذلك، بأن تعليقات صاحبة البلاغ تتجاهل حقيقة أن اللجنة، من جهة القانون الدولي، ليس لديها الاختصاص لاتخاذ قرارات ملزمة بشأن عدم مقبولية التحفظ لعدم اتفائه مع هدف الاتفاقية وغرضها؛ وتدفع الدولة الطرف بأنه لا يمكن، على أي حال، اعتبار تحفظها لا يتفق مع هدف الاتفاقية وغرضها.

## ٧ - تعليقات إضافية لصاحبة البلاغ بشأن مقبولية البلاغ

١-٧ تعيد صاحبة البلاغ التأكيد، من خلال مذكرتها المؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، على أنه لا ينبغي الحكم بعدم مقبولية بلاغها بسبب عامل الزمن. فهي تدعي أن قانون الجنسية الذي كان ساري المفعول أثناء الفترة التي ولد فيها ابنها في عام ١٩٥٤ كان قانوناً تمييزياً وأن قانون الجنسية الحالي هو تمييزي كذلك وأنها فعلاً ما زالت ضحية.

٢-٧ فيما يتعلق باستنفاد جميع سبل الانتصاف المحلية المتاحة، فإن صاحبة البلاغ تدعي أنها استنفدت جميع هذه السبل المتاحة لها حيث أنها منذ ولادة ابنها البكر قدمت طلبات عديدة لمنحه الجنسية عن طريق القنصلية البريطانية ووزارة الداخلية ومراسلات مع مسؤولين حكوميين ومستشارين قانونيين، حتى أن شكواها عُرضت في مناقشات مجلس اللوردات مؤخراً في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ ولاقت رفضاً تاماً. وتؤكد صاحبة البلاغ أيضاً بأن حصولها على حقها الذي تسعى إليه يتطلب تغيير القانون. وتقول إن اللجوء للقضاء يمثل طريقاً طويلاً وشائكاً ويعتبر بالنسبة لها، من ناحية عمرها ومواردها، مهمة ضخمة ومستحيلة تفوق إمكانياتها وطاقتها. فتحدي قانون برلماني بكل ما يتبع ذلك هو أمر يستحيل عليها القيام به. وهي تقول بأن استنفاد جميع سبل الانتصاف المحلية المتاحة قد يستنفد ما بقي لها من عمر ليخرجها في نهاية المطاف صفر اليدين. وهذا ما دعاها لطلب المساعدة من اللجنة.

٣-٧ أما فيما يتعلق بكون النتائج المستمرة للمادة ٥ من قانون ١٩٤٨ مشمولة بصورة واضحة بالتحفظ، فإن صاحبة البلاغ يصعب عليها تصور إمكانية الاستمرار إلى ما لا نهاية بقبول أي عمل ينتهك حقوق الإنسان بحجة وجود تحفظ يسمح بذلك. وهي تود أن تفترض أن واضع التحفظ وقتها لم يقصد هذا التفسير.

٤-٧ وتدلل صاحبة البلاغ على أن الدولة الطرف تركز على الدلالات اللفظية في الإشارة إلى معنى "مؤقت" و "انتقالي". وحسب فهم صاحبة البلاغ فإن كل ما يوصف بأنه "مؤقت" و "انتقالي" سيخضع في نهاية الأمر إلى الاستعراض والتغيير. وتدعي بأن الدولة الطرف اختارت كحل لهذا الجور الانتظار حتى انطفاء جميع الأشخاص الذين يعانون من هذا الظلم بوفاتهم وبالتالي تحل المشكلة باختفائها، بدل اجتثاث بقايا هذا القانون

الذي يعود للعصور الوسطى والذي يححف في حق النساء المسنات وأولادهن البالغين سواء كان ذلك مقارنة بالرجال أو بالنساء الأخريات. وتنظر صاحبة البلاغ إلى هذه الوسيلة على أنها متنافية مع هدف الاتفاقية وغرضها، كما تتنافى مع البيانات الرسمية التي أعلنتها الدولة الطرف بشأن خلو المجتمع البريطاني من التمييز.

٧-٥ وتدفع صاحبة البلاغ بأن لدى اللجنة الاختصاص لإصدار قرارات ملزمة بشأن ما إذا كان التحفظ الذي وضعته الدولة الطرف عند تصديقها على الاتفاقية غير مقبول وباطل، كما تدفع بأن التحفظ لا يتفق فعلاً مع هدف الاتفاقية وغرضها.

## ٨ - القضايا المثارة وأعمال اللجنة بشأن مقبولية البلاغ

٨-١ ستقرر اللجنة، وفقاً للمادة ٦٤ من نظامها الداخلي، ما إذا كان البلاغ مقبولاً أو غير مقبول. بموجب البروتوكول الاختياري.

٨-٢ ويجوز للجنة، وفقاً للمادة ٦٦ من نظامها الداخلي، أن تقرر النظر في مقبولية بلاغ ما ووجاهة أسبابه بشكل منفصل.

٨-٣ وقد تأكدت اللجنة من أن هذه القضية ليست موضع نظر حالياً ولم يسبق النظر فيها. بموجب إجراء آخر من إجراءات التحقيق أو التسوية الدولية.

٨-٤ وتنص الفقرة ٢ (هـ) من المادة ٤، على أن اللجنة تعلن عدم مقبولية بلاغ ما عندما تكون الوقائع موضوع البلاغ قد حدثت قبل بدء سريان مفعول البروتوكول الحالي بالنسبة للدولة الطرف المعنية، إلا إذا استمرت تلك الوقائع بعد ذلك التاريخ. وتشير اللجنة إلى أن البروتوكول الاختياري بالنسبة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية دخل حيز النفاذ في ١٧ آذار/مارس من عام ٢٠٠٤. وتعتبر اللجنة أن التمييز المزعوم الذي اشتكت صاحبة البلاغ أنه قد أصابها هي قد وقع عند ولادة ابنها الأكبر (في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤)، أي قبل دخول البروتوكول الاختياري حيز النفاذ بفترة طويلة أو حتى قبل التصديق على الاتفاقية. فقد كان قانون الجنسية البريطاني، في ذلك الوقت، لا يعطي النساء، بمن فيهن صاحبة البلاغ، حق منح الجنسية البريطانية لأطفالهن، في حين أن أزواجهن، إذا كانوا بريطانيين، يحق لهم ذلك. وتلاحظ اللجنة أنه في ٧ شباط/فبراير ١٩٧٩، حدث تغيير في سياسة الحكومة أتاح للنساء البريطانيات تقديم طلبات لتسجيل أطفالهن القصر المولودين بتاريخ ٧ شباط/فبراير ١٩٦١ أو بعده كمواطنين بريطانيين. ونتيجة لهذا التغيير، حصلت صاحبة البلاغ في ١٩٨٠ على الحق بمنح جنسيتها عن طريق التسجيل لطفلها الأصغر المولود في ١٩٦٦ والذي كان لا يزال قاصراً، في حين لم يكن بإمكانها فعل

الشيء ذاته لابنها الأكبر الذي بقي غير مؤهل بسبب عمره. وبناءً على ما سلف، تعتبر اللجنة أن وقائع القضية ذات الصلة، أي التمييز المزعوم ضد صاحبة البلاغ والمتمثل بعدم قدرتها، مقارنة بالمواطنين البريطانيين الذكور، على منح جنسيتها لابنها الأكبر (على خلاف أي تمييز ضد ابنها الأكبر) قد توقف بتاريخ بلوغ ابنها سن الرشد، أي في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢. وأصبح لابنها، بعد هذا التاريخ، الحق الأساسي في الاختيار بين الاحتفاظ بجنسيته المكتسبة أو تقديم طلب للحصول على جنسية دولة أخرى، وفقاً للشروط التي تحددها تلك الدولة. وبوجه أعم، فإن هذا التمييز ضد صاحبة البلاغ والنساء الأخريات قد توقف في ٧ شباط/فبراير ١٩٧٩ مع تطبيق السياسة الحكومية الجديدة. وكلا التاريخين يسبقان تاريخ دخول البروتوكول الاختياري حيز التنفيذ. ولهذا، فإن اللجنة تخلص إلى نتيجة تفيد بعدم مقبولية هذا البلاغ بسبب عامل الزمن.

٨-٥ وعملاً بالفقرة ١ من المادة ٤ من البروتوكول الاختياري، لا يجوز للجنة النظر بأي بلاغ ما لم تتأكد من استفاد صاحب البلاغ لجميع سبل الانتصاف المحلية المتاحة، إلا إذا كان اللجوء لهذه السبل يستغرق وقتاً طويلاً إلى حد غير معقول أو أنه على الأغلب لا يأتي بنتيجة فعالة. وتلاحظ اللجنة تأكيد الدولة الطرف الذي لم يُعترض عليه أن صاحبة البلاغ لم تقدم في الوقت المناسب، أي في عام ١٩٥٤ أو خلال الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٧٢، أي طلب لتسجيل ابنها الأكبر كمواطن بريطاني بموجب الفقرة ٧ (١) من قانون ١٩٤٨، وأنها لو تقدمت بهذا الطلب لكان باستطاعتها الطعن بأي حكم رفض من خلال التقدم بطلب إعادة نظر إلى المحكمة العليا، وهي الجهة التي كانت ولا تزال تملك سلطة الإشراف على ممارسة السلطات العامة لوظائفها القانونية و/أو لسلطتها التقديرية. كما لم يحصل منذ عام ١٩٧٢ أن طعنت صاحبة البلاغ أمام المحكمة العليا برفض السلطات البريطانية المستمر منح ابنها الأكبر الجنسية البريطانية. ولدى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان مجموعة طويلة من السوابق القضائية<sup>(٦)</sup> التي طُلب فيها من أصحاب البلاغات رفع الدعوى جوهرياً أمام المحاكم المحلية بشأن الانتهاك المزعوم لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مما يمكن الدولة الطرف من تدارك أي انتهاك مزعوم قبل عرض المسألة على اللجنة. ولا تطلب اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أقل من هذا من ضحايا محتملين لانتهاكات الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية، ولهذا السبب، فإن اللجنة تعتبر هذا البلاغ غير مقبول بموجب الفقرة ١ من المادة ٤ من البروتوكول الاختياري.

(٦) انظر على سبيل المثال البلاغ رقم ١٩٨٧/٢٢٢ م. ك. ضد فرنسا، والبلاغ رقم ٢٠٠٥/١٣٥٦ أنطونيو بارا كورال ضد إسبانيا، والبلاغ رقم ٢٠٠٥/١٤٢٠ يوجين ليندر ضد فنلندا.



٦-٨ ولا ترى اللجنة داعياً لعدم مقبولية البلاغ بناءً على أي أساس آخر.

٧-٨ ولهذا، تقرر اللجنة ما يلي:

(أ) هذا البلاغ غير مقبول. بمقتضى الفقرة ٢(هـ) من المادة ٤ من البروتوكول الاختياري لأن الوقائع المتنازع فيها حدثت قبل دخول البروتوكول الاختياري حيز التنفيذ بالنسبة للدولة الطرف ولم تستمر بعد ذلك التاريخ؛ وبمقتضى الفقرة ١ من المادة ٤ من البروتوكول الاختياري نظراً لعدم استفاد صاحبة البلاغ جميع سبل الانتصاف المحلية؛

(ب) يُبلغ هذا القرار إلى الدولة الطرف وإلى صاحبة البلاغ.

---